مختصرات المندوبية السامية للتخطيط

عدد 16 • 2 مارس 2021

القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسية ووتيرة التطور

لمياء الغاز، ياسمين بوزينب، قسم الدراسات العامة، مديرية التوقعات والمستقبلية

يؤثر القطاع غير المهيكل بشكل كبير على سوق الشغل والنسيج الإنتاجي المغربي. وبحسب البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط بين 2013 و2014، بلغت حصة العاملين بالقطاع غير المهيكل 28,7% من إجمالي اليد العاملة كما بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام 11%. تقدم هذه الدراسة الخصائص الرئيسية لهذا القطاع استنادا إلى نتائج البحوث التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط. كما تهدف إلى دراسة تطوره على مدى السنوات العشر الماضية من خلال مؤشر مركب للقطاع غير المهيكل، تم إعداده بالاستناد الى عدة عوامل مرتبطة بتطوره.

I. الخصائص الرئيسية للقطاع غير المهيكل في المغرب

1. أنشطة تساير التحولات الهيكلية للاقتصاد

عرف إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل تطورا مهما خلال الفترة 1999-2006، حيث سجل ارتفاعا بنسبة 2,9% كمعدل سنوي. انخفضت هذه الوتيرة بين 2007 و2013 لتسجل معدل نمو لا يتجاوز 1,3% كمتوسط سنويًا. وتبقى الأنشطة الصناعية، وخاصة قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية، الأقل جاذبية فيما يخص إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل، حيث تراجعت حصة التشغيل في هذه الصناعة لتصل الى 7,3% سنة 2013 عوض 12,49% خلال 2007. وأخذا بعين الاعتبار أن أكثر من ثلثي المبيعات في القطاع غير المهيكل مخصصة للأسر، فإن انخفاض العاملين بقطاع النسيج يعكس تقلص حصته في الأسواق المحلية، كنتيجة لتعزيز مكانة المنتجات الصينية.

وبخلاف ذلك، ارتفع إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل في قطاعات الخدمات، ولا سيما ضمن فرع النقل والاتصالات وأيضًا في مجال الايواء والمطاعم. وحافظت أنشطة التجارة على دورها كمحرك رئيسي للاقتصاد غير المهيكل في المغرب حيث تشغل 50,6% من القوة العاملة. لم تشهد حصة التجارة بالتقسيط تغييرات كبيرة، باستثناء تحول في قنوات التوزيع. حيث تراجعت المبيعات داخل المحلات من 17,75% في عام 1999 إلى 13,4% في عام 2013. بالمقابل فإن التجارة خارج المتاجر أصبحت تشغل حيزا أكبر ، حيث ارتفعت نسبتها من 12,7% عام 1999 إلى 17,9% في عام 2013.

شكل 1

تطور إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل حسب القطاع

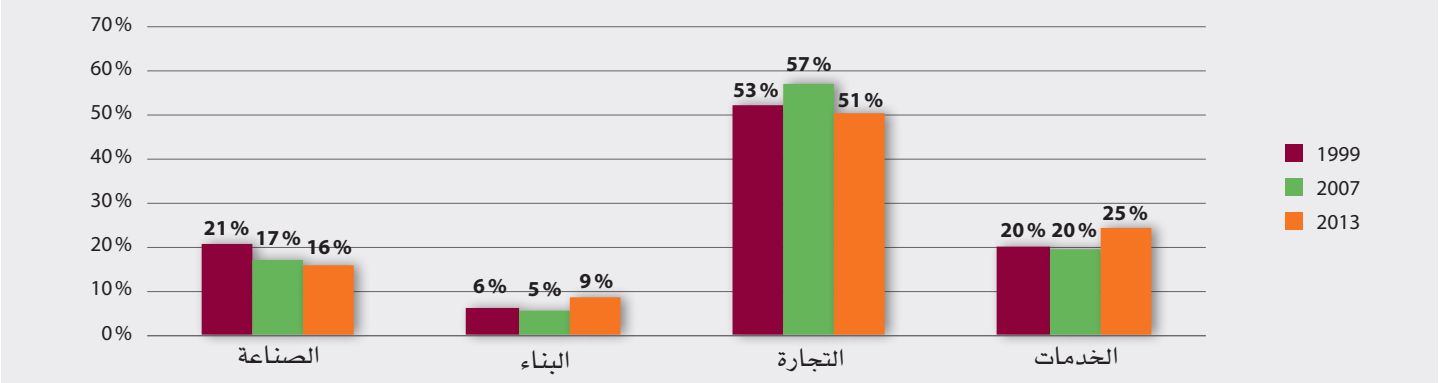

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

2. التشغيل في القطاع غير المهيكل أساسه البحث عن الاستقلالية والربح

شهد إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل تطوراً طفيفاً في هيكلة عماله على مدى العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك ، ظل العاملون لحسابهم الخاص يمثلون الفئة المهنية الأكثر أهمية ، بزيادة قدرها 620 489 خلال الفترة 1999-2013. ويعتبر العمل المستقل هو الشكل السائد بين هؤلاء العاملين لحسابهم الخاص. ففي عام 1999، كانت 70,47% من وحدات الإنتاج غير المهيكل تتألف من شخص واحد. ارتفعت نسبة وحدات الإنتاج غير المهيكل التي تضم شخصًا واحدًا فقط، لتصل إلى 74,9% في عامي 2007 و2013. ومن ناحية أخرى، شهدت وحدات الإنتاج غير المهيكل التي توظف أكثر من شخصين انخفاضًا في نسبتها، من 29,57% في 1999 إلى 25,1% سنة 2013. فيما يخص القوة العاملة، كان توجه العمال في القطاع غير المهيكل نحو البناء والخدمات اكثر اهمية بهدف زيادة الدخل.

أما بالنسبة لفئة المشغلين فقد انخفضت نسبة حصصهم في جميع القطاعات بين 2007 و2013. كما ظلت حصة المستأجرين منخفضة في القطاع غير المهيكل ولم تتجاوز نسبة 9% من مجموع المستأجرين على الصعيد الوطني في 2013. وبخصوص العاملين بدون أجر، فقد انخفضت حصتهم في القطاع غير المهيكل حيث بلغت 0,59% عام 2007 و 0,44% عام 2013.

كما احتفظ االمشتغلون في القطاع غير المهيكل بوضعهم الوظيفي، حيث شكل العمل الدائم 86,2% من إجمالي التشغيل غير المهيكل في عام 1999. وصلت هذه النسبة إلى 96,57% في عام 2007 ثم تراجعت قليلاً في عام 2013 لتصل إلى 94,62%. وعرف العمل الدائم في البناء بالمناطق القروية زيادة أكبر، حيث ارتفع من 63,44% في عام 1999 إلى 92,21% في عام 2013.

وتظهر هذه الأرقام أن العاملين بهذا القطاع يختارونه كمصدر رئيسي للدخل وترتبط الأسباب الرئيسية لإنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل بالدخل واحتياجات معيشة الأقارب. كما تُظهر الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعاملين في القطاع غير المهيكل أن جلهم أرباب أسر. ويخص التشغيل غير المهيكل الذكور بنسبة 89,5% وخصوصا بعد سن الأربعين، بينما يجذب الشباب دون سن 35 عامًا بشكل اقل. في عام 1999، بلغت حصتهم 49,1% مقابل 38,2% فقط في عام 2013. كما أن غالبية العاملين في القطاع غير المهيكل ليس لديهم شواهد. في عام 1999، كان 82,66% من العمال في القطاع غير المهيكل لديهم مستوى أولي أو أقل مقارنة بـ 66,5% في عام 2013.

II. مؤشر مركب للقطاع غير المهيكل في المغرب

1. البيانات والمصادر

أتاحت نتائج البحوث الوطنية حول القطاع غير المهيكل التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط إمكانية استنتاج مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على القطاع غير المهيكل في المغرب. إن جمع المعلومات المرتبطة بالعوامل التي أدت إلى إنشاء وحدات الإنتاج غير المهيكل مكن من تحديد 23 مؤشرا. والتي ستُقارن وتيرتها مع مؤشر هدف يرصد التغيرات في منحى العاملين في القطاع غير المهيكل ولاسيما النشيطين العاملين في القطاع الخاص دون الفلاحة غير المتوفرين على التغطية الطبية.

يغطي هذا التحليل الفترة الممتدة ما بين 2007 و2020. ويلخص الجدول 1 قائمة المتغيرات كما يلي:

جدول 1

قائمة المؤشرات

المجالات	المؤشرات	المصادر
البطالة	المعدل الوطني للبطالة	المندوبية السامية للتخطيط
	معدل البطالة بين 35 و44 سنة	
	معدل البطالة بين 45 وما فوق	
	مدة البطالة بين 0 و11 شهر	
	مدة البطالة تزيد عن 12 شهرًا	
	معدل العاطلين الذين اشتغلوا من قبل	
	معدل العاطلين الذين لم يشتغلوا قط	
الشغل	معدل الشغل الجزئي	
	معدل الشغل الذاتي	
الدخل والنمو	ضمان الحد الأدنى للأجور المهنية	
	نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام	
	القيمة المضافة الزراعية	
التضخم المالي	التضخم المالي	
الحوكمة	جودة الأنظمة	البنك الدولي
	قواعد القانون	
	السيطرة على الفساد	
	كفاءة الحكومة	
	صوت المواطنة و المسؤولية	
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	
الاقتصاد	التداول المالي	بنك المغرب
الضرائب	الضريبة على الارباح	وزارة الاقتصاد والمالية
	الضريبة على القيمة المضافة	
	الضغط الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	

سلطت نتائج تحليل العامل الرئيسي الضوء على مجموعة مكونة من 6 متغيرات تفسر 67% من التغير (inertie) الكلي وتعتبر جودة تمثيلها جيدة مقارنة بالتركيبات الأخرى. ويتعلق هذا بشكل خاص بتطور نصيب الفرد من الدخل الوطني الخام الإجمالي وضريبة القيمة المضافة والعاملين لحسابهم الخاص والحد الأدنى للأجور وجودة القوانين التنظيمية في الدولة. حيث أوضحت الدراسة أن المكون الضريبي الرئيسي الذي يؤثر على القطاع غير المهيكل هو الضريبة على القيمة المضافة بشكل أساسي وليس الضريبة على الارباح. حيث يقوم رؤساء وحدات القطاع غير المهيكل بتوريد إمداداتهم من وحدات انتاجية لا تعلن أو تعمل بدورها في القطاع غير المهيكل دون استعمال فاتورة، مما يخولها من تجنب اداء ضريبة القيمة المضافة. ويعزى هذا الوضع إلى تدني الشمول المالي لهذه الوحدات ونقص السيولة، وهو العائق الرئيسي لهذه الوحدات، والتي تتميز بهشاشتها وعدم انتظام إيصالاتها المالية.

وتؤثر تغيرات الحد الأدنى للأجور أيضًا على القطاع غير المهيكل. فغالبًا ما تجبر الزيادة المهمة في الحد الأدنى للأجور الشركات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة التي تؤثر تكاليف رواتبها بشكل كبير على أداءها مما يدفعها لتقليل قوتها العاملة أو عدم الإعلان عنها. وبالتالي، في حالة عدم وجود تدابير مصاحبة، يلجا العاملون المستغنى عنهم لأحداث وحدات جديدة للقطاع غير المهيكل.

كما يساهم تغير "الدخل الإجمالي للفرد" في تطور وحدات القطاع غير المهيكل. حيث لوحظ بشكل عام اختلافات كبيرة بين معدلات القطاع غير المهيكل حسب مستوى الدخل في الدول. يوضح الشكل 2 أن المعدلات المرتفعة للقطاع غير المهيكل ترتبط بمستويات منخفضة من الدخل القومي الإجمالي للفرد. يشير هذا الارتباط إلى أن العوامل التي تساعد على تقليص حجم القطاع غير المهيكل قد تساهم أيضًا في تحسين ظروف المعيشة والدخل المتاح في البلدان النامية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه إذا لم يقترن النمو الاقتصادي بتحول هيكلي وإعادة توزيع أفضل للثروة، فلن يتم تقليل نشاط القطاع غير المهيكل بشكل عام. بل من الممكن افتراض أن حصة أنشطة القطاع غير المهيكل في الاقتصاد، من وجهة نظر الناتج المحلي الإجمالي، قد تكون بمثابة مؤشر على هيمنة الأنشطة منخفضة الإنتاجية.

تعتبر الأنظمة الملزمة مثل القوانين والمستندات التي يتعين توفيرها والإجراءات المتعددة التي يتعين إكمالها لإنشاء الشركات الصغيرة مكلفة من حيث الوقت أو المال، وهي معقدة بالنظر إلى مستوى تعليم رؤساء وحدات القطاع غير المهيكل. وبالتالي، من الواضح أن تحسن الإطار المؤسساتي تنظيميًا والتقليل من تعقيداته لأحداث المقاولات المنظمة يساهم في التخفيف من وتيرة تطور أنشطة القطاع غير المهيكل.

يشكل اللجوء إلى العمل الحر المرتبط غالبًا بضمان العيش مكونًا راجحًا ضمن الأشكال المختلفة للقطاع غير المهيكل. وقد تأكد هذا الترابط من خلال نتائج البحوث التي قامت بإنجازها المندوبية السامية للتخطيط. ففي عام 2013، شكلت الوحدات الصغيرة التي تتكون من شخص واحد 74,9% من مجموع وحدات القطاع غير المهيكل، في حين شكلت الوحدات المكونة من أربعة أشخاص أو أكثر 2,9% فقط.

2. تطور المؤشر المركب للقطاع غير المهيكل

إن كلاً من تطور المؤشر المركب للقطاع غير المهيكل وتطور عدد النشيطين العاملين في القطاع الخاص دون الفلاحة غير المتوفرين على التغطية الطبية متزامنين في عدة نقاط. في الواقع، هما متوازيان عمليًا ويظهران تشابهًا من حيث فترات التحول الظرفي. في عام 2020، شهد المؤشران انخفاضًا ملحوظًا، في أعقاب القيود المفروضة خلال فترة الحجر الصحي وضعف الانتعاش في طلب الأسر خلال فترة رفع الحجر. في سياق مختلف عن سياق الأزمة الصحية، كان هذا الانخفاض في عدد العاملين بالقطاع غير المهيكل سيكون مرادفًا لاستراتيجية فعالة للحد من تطور القطاع غير المهيكل والانتقال المستدام إلى القطاع المهيكل. لكن، ونظراً لطبيعة الأزمة، فإن هذا التراجع يعكس فقط تحولاً للمشتغلين في القطاع غير المهيكل إلى البطالة أو توقف النشاط.

شكل 2

علاقة القطاع غير المهيكل و النمو الاقتصادي

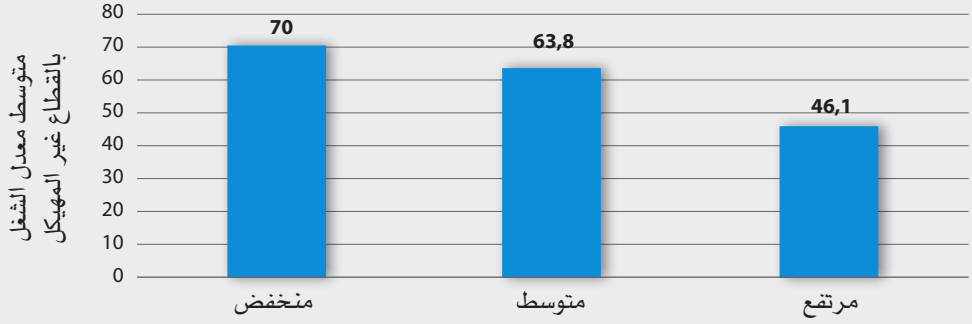

المصدر: IIES

شكل 3

تطور المؤشر المركب للقطاع غير المهيكل و تطور عدد النشيطين العاملين في القطاع الخاص دون الفلاحة غير المتوفرين على التغطية الطبية

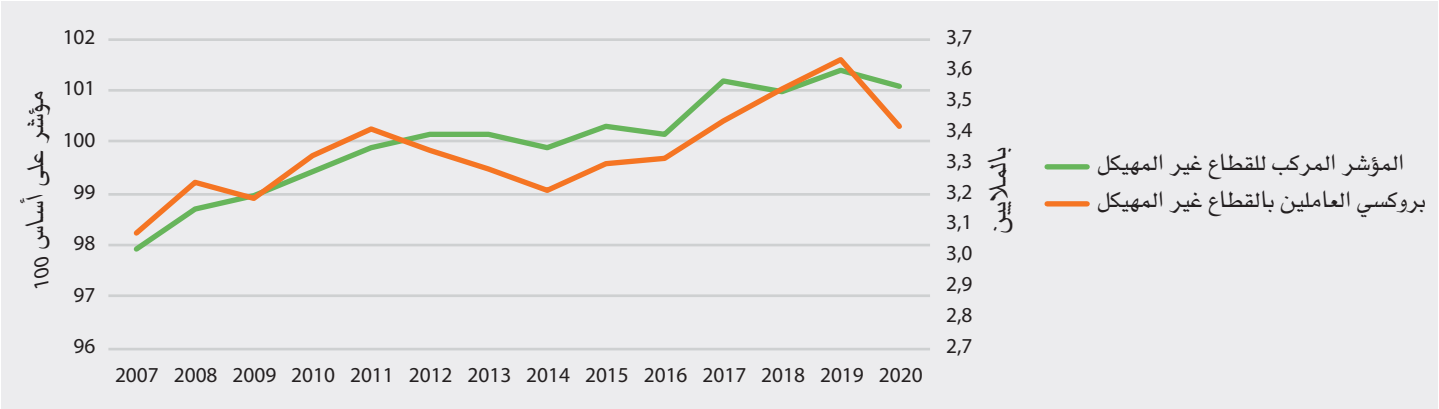

المصدر: حسابات المؤلفين.

لقد سلطت الأزمة الصحية الحالية الضوء على هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للمشتغلين في القطاع غير المهيكل وأهمية المساعدات المالية لدعم القوة الشرائية للقوى العاملة فيه. وبالتالي، وعلى الرغم من الدور الذي تلعبه وحداته في التخفيف من حدة البطالة ونقص الدخل، فإن هيكلها التشغيلي وإنتاجيتها لا يسمحان بالتنمية الاقتصادية ولا يوفران حماية اجتماعية في مواجهة الأزمات الاقتصادية.

لتعزيز مرونة هذا القطاع وتحسين أدائه الاقتصادي، من الضروري تبني استراتيجية وطنية خاصة بأنشطة القطاع غير المهيكل تعتمد على نهج متكامل ومتناسق وتتضمن عدة أبعاد من بينها التنظيم والتمويل والتسويق والتدريب والحماية الاجتماعية وإصلاح النظام الضريبي، ولا سيما ما يتعلق بآلية ضريبة القيمة المضافة، وتحسين الإطار المؤسساتي، لا سيما من حيث تبسيط وتكييف الأنظمة المعمول بها.